نازحون يعيشون ظروفا قاسية في الخيام في قطاع غزة.

(وفا)

في تقرير عرضه بالدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان

المقرر المعني بحالة حقوق الإنسان: ممارسات حبس الفلسطينيين منذ تشرين الأول 2023 ترقى لممارسات الإبادة الجماعية

توصية بأن يقوم مكتب مدعي «الجنائية الدولية» بالتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية والتعذيب وسوء المعاملة ومقاضاة مرتكبيها

جنيف- وفا- قال المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 في تقرير عرضه بالدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان حول: «التعذيب والإبادة الجماعية»، الذي يدرس الاستخدام المنهجي للتعذيب ضد الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما يشمل من ممارسات الحبس وغير الاحتجازية، إن هذه الممارسات تصل إلى الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

وأشار التقرير إلى أن التعذيب أصبح جزءا لا يتجزأ من هيمنة الرجال والنساء والأطفال والعقاب الذي يلحق بهم، سواء من خلال الاعتداء على الحبس أو من خلال حملة لا هوادة فيها من التشريد القسري، والقتل الجماعي، والحرمان وتدمير جميع وسائل الحياة لإلحاق آلام ومعاناة جماعية طويلة الأجل.

ويضع التقرير التعذيب ضمن إطار أوسع من السياسات والممارسات الاحتجازية وغير الاحتجازية، يعكس فيه إلحاق ضرر جماعي طويل الأجل جهدا متضافرا للسيطرة على الشعب ومحوه: من خلال تدمير الظروف الأساسية للحياة، وكسر الروابط الاجتماعية والمقاومة الجماعية، وإجبار الفلسطينيين على الاستعاضة عنهم في نهاية المطاف بالمستوطنين.

ويخلص إلى أن فلسطين في الحبس، تعرضت للاعتداء الجسدي والنفسي غير الموحش بشكل استثنائي، على نطاق وشدة دون سابقة في تاريخ فلسطين/إسرائيل. الضرب الوحشي والعنف الجنسي والاغتصاب وسوء المعاملة القاتلة والمجاعة والحرمان المنهجي من أبسط الظروف البشرية قد ألحقت ندوب عميقة ودائمة على جثث وعقول عشرات الآلاف من الفلسطينيين وأحبائهم.

ووفقا للتقرير، فإن هذه الممارسات تثبت أن نظام الاحتجاز الإسرائيلي قد انحدر إلى نظام من الإذلال والإكراه والإرهاب بشكل منهجي وواسع النطاق، بهدف تجريد الفلسطينيين ليس فقط من حريتهم بل من كرامتهم وهويتهم وحتى الشعور الأساسي بالإنسانية- وأنه، بعيدا عن التجاوزات المعزولة، تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا السلوك داخل هياكل الاحتجاز، وأقرته السلطات الإسرائيلية سياسيا، وتبريره علنا، أو حتى الاحتفال به، من قبل قطاعات المجتمع.

ويذكر المقرر الخاص كذلك أن الفلسطينيين يتعرضون، بعد الاحتجاز، لظروف تلحق تراكميا معاناة جسدية ونفسية شديدة: القتل الجماعي، والتشريد الجماعي، والتدمير الجماعي للمنازل والبنية التحتية، والمجوع الجماعي، والحرمان الجماعي، بما في ذلك الرعاية الطبية الأساسية، والتعرض المستمر للعنف والإذلال دون إصلاح.

ويؤكد التقرير أن التدمير المتعمد للظروف اللازمة للحياة في هذه البيئة المعززة يجعل الوجود اليومي محنة من الإرهاق والصدمات والدقة. وفي ضوء التقرير السابق للمقررة الخاصة (A/79/384)، تؤكد أن الإبادة الجماعية، من خلال استهدافها لمجموع الشعب، عبر مجموع الأراضي المحتلة، أصبحت الشكل النهائي للتعذيب: المستمر والأجيال والجماعي. وتهدف هذه الممارسات إلى إلحاق الضرر وإلغاء الحق الفلسطيني في تقرير المصير مرة واحدة وإلى الأبد، ما يؤدي إلى تآكل إمكانية الاستمرارية السياسية والثقافية والإقليمية، بما يشكل إلحاق ضرر جسدي وعقلي خطير بموجب المادة الثانية (ب) من اتفاقية الإبادة الجماعية، والتعذيب المتعمد والجماعي. ودعا التقرير حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتوقف فورا جميع أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني كجزء من الإبادة الجماعية المستمرة، سواء كانت احتجازية أو غير احتجازية؛ وتفكيك نظام الفصل العنصري؛ والإنهاء الفوري لوجود إسرائيل غير المشروع في الأرض، إلى جانب المساءلة، والتعويض الكامل، وضمانات عدم التكرار، والتدابير الرامية إلى الحفاظ على الذاكرة من خلال الإصلاح المؤسسي والتعليم.

كما يوصي المقرر الخاص إسرائيل بأن تتيح إمكانية الوصول إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة وخبراء الأمم المتحدة والمحامين للتحقيق في جميع الجرائم المرتكبة، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

ويوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بالامتثال لالتزامها بعدم المشاركة في الجرائم الإسرائيلية أو التواطؤ فيها، وبدلا من ذلك منع ومعالجة الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، ولا سيما على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الإبادة الجماعية، وبضمان التحقيق في أعمال الإبادة الجماعية والتعذيب وسوء المعاملة ومقاضاة مرتكبيها.

كما أوصى المقرر الخاص بأن يقوم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية والتعذيب وسوء المعاملة ومقاضاة مرتكبيها، وفي هذا السياق، يطلب على الفور أوامر القبض على المسؤولين الإسرائيليين، ولا سيما الوزراء بن غفير وسموتريتش المشتبه في ارتكابهم و/أو الأمر بارتكابهم جرائم فظيعة المبينة في هذا التقرير، وكذلك رئيس الأركان العامة للمسؤولين العسكريين الإسرائيليين والمسؤولين رفيعي المستوى في دائرة السجون الإسرائيلية، المسؤولين عن مراكز الاحتجاز.

هدم 122 منشأة والإخطار بتدمير 49 أخرى

«مقاومة الجدار والاستيطان»: 1965 اعتداء نفذها جيش الاحتلال والمستوطنون في شباط الماضي

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين نفذوا ما مجموعه 1965 اعتداء، خلال شباط/فبراير الماضي، في استمرار لمسلسل الإرهاب المتواصل من قبل دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه وممتلكاته.

وأوضح شعبان في تقرير الهيئة الشهري «انتهاكات الاحتلال وإجراءات التوسع الاستعماري» أن الجهة المتمثلة بجيش الاحتلال نفذت 1454 اعتداء، فيما نفذ المستوطنون 511 اعتداء، وتركزت مجمل الاعتداءات في محافظات الخليل بـ421 اعتداء ثم نابلس بـ 340 اعتداء ورام الله والبيرة بـ 320 اعتداء والقدس بـ 210 اعتداءات.

وبين شعبان أن الاعتداءات تنوعت بين الاعتداء الجسدي المباشر، واقتلاع الأشجار، وحرق الحقول، والاستيلاء على الممتلكات، وهدم المنازل والمنشآت الزراعية، في وقت تغلق فيه قوات الاحتلال مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بذريعة «الأمن»، بينما يجري تمكين المستوطنين من التوسع داخلها.

وقال إن هذه الانتهاكات المتصاعدة تؤكد أن ما يجري ليس حوادث متفرقة، بل منهجية منظمة تهدف إلى تفريغ الأرض من أصحابها، وفرض نظام استعماري عنصري متكامل.

موجة اعتداءات إرهابية للمستوطنين واقتلاع 1314 شجرة

وبين شعبان إلى أن اعتداءات المستوطنين التي بلغت 511 اعتداء، في واحدة من ذروات إرهاب المستوطنين التي استهدفت القرى والتجمعات البدوية الفلسطينية تركزت في محافظات الخليل بواقع 138 اعتداء ونابلس بـ121 اعتداء، ورام الله بـ98 اعتداء على يد المستوطنين.

وبين شعبان أن مجمل الأرقام المتعلقة بشهر شباط تشير إلى مرحلة خطيرة من التصعيد المنظم، حيث لم تعد اعتداءات المستوطنين أحداثا متفرقة أو ردود أفعال معزولة، بل تحولت إلى سياسة ميدانية متكاملة تستهدف الأرض والإنسان ومقومات البقاء الفلسطيني، مضيفا أن ما نشهده اليوم هو محاولة منهجية لإعادة تشكيل الجغرافيا بالقوة، عبر ضرب مصادر الرزق، وإرهاب التجمعات البدوية، وخلق بيئة طاردة تدفع المواطنين إلى الرحيل القسري تحت ضغط العنف اليومي.

وأكد أننا ما زلنا أمام نمط واضح من العمل المنسق الذي يجري تحت حماية جيش الاحتلال، بما يكشف عن تكامل الأدوار بين المؤسسة الرسمية للاحتلال ومليشيات المستوطنين. وهي في إطارها الأعم تقدم رسائل سياسية واضحة لا لبس فيها تهدف إلى فرض وقائع دائمة على الأرض، وإحباط أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا.

وأضاف أن المستوطنين نفذوا 355 عملية تخريب وسرقة لممتلكات فلسطينيين، طالت مساحات شاسعة من الأراضي، كما تسببت اعتداءات المستوطنين بمساعدة جيش الاحتلال باقتلاع وتخريب وتسميم 1314 شجرة منها 1054 شجرة من أشجار الزيتون، في محافظات ورام الله بـ731 شجرة وبيت لحم بـ200 شجرة والخليل بـ183 شجرة ونابلس بـ180 شجرة وطولكرم بـ20 شجرة.

محاولة إقامة 5 بؤر استعمارية جديدة

وأشار إلى أن المستوطنين حاولوا إقامة 5 بؤر استعمارية جديدة منذ مطلع شباط الماضي غلب عليها الطابع الزراعي والرعوي، وتوزعت هذه البؤر بمحاولة إقامة بؤرتين في كل من الخليل ونابلس وبؤرة في طوباس.

وأكد شعبان أن تصاعد عمليات محولة إقامة البؤر الاستعمارية في المرحلة الأخيرة لا يمكن له أن يكون إلا بتعليمات واضحة من المستوى السياسي في دولة الاحتلال بغرض فرض الوقائع على الأرض وفرض المزيد من تمزيق الجغرافية الفلسطينية، إذ يتولى المستوطنون مهمة إحداث تغيير على الأرض ثم يتولى المستوى الرسمي تحويل هذا التغيير إلى أمر واقع من خلال تشريعه وتثبيته وتحويله إلى موقع استعماري يحظى بكافة الخدمات.

الاستيلاء على 2022 دونما من أراضي المواطنين

وقال شعبان إن سلطات الاحتلال في شباط المنصرم استولت من خلال جملة من الأوامر العسكرية على 2022 دونما من أراضي المواطنين من خلال أوامر وضع اليد والاستملاك، مبينا أن سلطات الاحتلال أصدرت ما مجموعه 8 أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية استولت من خلالها على مساحة 21.5 دونم.

وأضاف شعبان أن سلطات الاحتلال ثبتت إجراءات مصادرة الموقع الأثري في سبسطية من خلال أمر استملاك عسكري حمل الرقم 26/1 يقضي بمصادرة ما مجموعه 2000.068 دونم من الموقع الأثري في أكبر عملية استيلاء أثري شهدتها الأراضي الفلسطينية.

هدم 122 منشأة والإخطار بهدم 49 أخرى

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال نفذت خلال شباط الماضي 72 عملية هدم طالت 122 منشأة، بينها 56 منزلا مأهولا، و9 منازل غير مأهولة، و34 منشأة زراعية و18 مصدر رزق، تركزت في محافظات القدس بـ46 منشأة ومحافظة الخليل بـ38 منشأة ثم محافظة طوباس بهدم 9 منشآت ثم جنين.

وبين أن سلطات الاحتلال قامت بتوزيع 49 إخطارا لهدم منشآت فلسطينية في مواصلة لمسلسل التضييق على البناء الفلسطيني والنمو الطبيعي للقرى والبلدات الفلسطينية التي تترجم هذه الأيام بكثافة كبيرة في عمليات الهدم، وتركزت الإخطارات في محافظة بيت لحم بـ22 إخطارا و10 إخطارات في الخليل و8 إخطارات في القدس و3 في طولكرم و2 في كل من طوباس وسلفيت وإخطار في كل من جنين ورام الله.

دراسة 22 مخططا هيكليا للمستوطنات

وقال شعبان ان الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال درست في شباط ما مجموعه 22 مخططا هيكليا لصالح مستوطنات الضفة الفلسطينية المحتلة وداخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، بواقع 13 مخططا هيكليا لمستوطنات الضفة و4 مخططات لصالح مستوطنات داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس.

وأضاف أن هذه الجهات صادقت على 7 مخططات هيكلية لمستوطنات الضفة، وأودعت 5 مخططات أخرى للمصادقة اللاحقة، وأودعت من خلال ذلك 48 وحدة وصادقت على بناء 642 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ1154.5 دونم.

في حين صادقت بلدية الاحتلال في القدس على 3 مخططات هيكلية يخص مستوطنات القدس وأودعت للمصادقة اللاحقة 6 مخططات أخرى تخص مستوطنات داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، بواقع 613 وحدة استعمارية، كان ذلك على مساحة تقدر بـ316.45 دونم من أراضي المواطنين.

وبين أن الخرائط المرفقة مع المخططات الهيكلية تشير إلى مصادقة الاحتلال على إقامة حي استعماري كبير يخص مستوطنة (أصفر/متساد) المقامة على أراضي المواطنين في الشيوخ في محافظة الخليل من خلال المصادقة على المخطط الهيكلي الذي حمل الرقم (ויש/ 3/ 2/ 414) والذي يهدف لبناء 509 وحدة استعمارية جديدة على مساحة 342 دونما من أراضي المواطنين.

كما بينت الخرائط المرفقة مع المخططات الهيكلية مصادقة الاحتلال على إقامة حي استعماري يخص مستوطنة كفار نفوح المقامة على أراضي المواطنين في قرية ياسوف في محافظة سلفيت من خلال المصادقة على المخطط الهيكلي الذي حمل الرقم (ויש/ 1/ 3/ 131) الذي يهدف لبناء 133 وحدة استعمارية جديدة على مساحة 118 دونما من أراضي المواطنين.

دور الإعلام الوطني في أوقات الحروب

بقلم: العميد لؤي إرزيقات*

للإعلام دور محوري في مختلف الأزمنة والظروف، غير أن أهميته تتضاعف في لحظات الأزمات وأوقات الحروب، حين تصبح الكلمة مسؤولية، والصورة موقفا، والخبر أداة قد تبني الوعي أو تهدمه. ففي تلك اللحظات الحساسة لا يعود الإعلام مجرد ناقل للأحداث، بل يتحول إلى خط دفاع معنوي يحمي المجتمع من الارتباك، ويحفظ تماسكه أمام العواصف السياسية والأمنية والنفسية التي ترافق الحروب.

وهنا تبرز أهمية التزام الإعلام الوطني بأخلاقيات مهنة الإعلام، المتمثلة في نقل الحقيقة بموضوعية ومهنية دون تهويل أو تضليل، ودون الوقوع في فخ الإثارة التي قد تربك الرأي العام أو تزرع الخوف في النفوس. فالمهنية الإعلامية الحقيقية تقوم على التحقق من المعلومات، والدقة في صياغتها، والوعي بتأثيرها المباشر في المجتمع، خاصة في زمن تنتشر فيه الأخبار بسرعة تفوق قدرة الناس على التمييز بين الحقيقة والشائعة.

كما يكتسب التنسيق مع الجهات الرسمية والتعاون معها أهمية خاصة، ليس بوصفه تقييدا لحرية الإعلام، بل باعتباره شراكة وطنية تهدف إلى حماية الجبهة الداخلية وتعزيز استقرارها. فالإعلام الوطني المسؤول يسهم في المحافظة على تماسك المجتمع، ويحارب الإشاعة المنظمة التي تستهدف إضعاف الروح الوطنية وبث الإحباط، ويعمل في الوقت ذاته على رفع المعنويات وتعزيز الثقة بالمجتمع ومؤسساته.

ومن أخطر التحديات التي تواجه الإعلام في أوقات الحروب منع التساوق مع الخطابات التي تؤدي إلى الانهيار الداخلي أو تثبيط المعنويات، سواء جاءت هذه الخطابات عبر منصات إعلامية معادية أو عبر محتوى رقمي غير مسؤول. فالكلمة غير المدروسة قد تتحول أداة هدم نفسي واجتماعي، بينما الكلمة الواعية قادرة على صناعة الأمل وتعزيز الصمود.

ويتجلى دور الإعلام الوطني أيضا في تبني المواقف الموحدة التي تعكس المصلحة العامة، دون الإضرار بجوهر العمل الإعلامي القائم على الصحافة الصادقة وحرية الرأي المنضبطة. فحرية التعبير لا تتناقض مع المسؤولية الوطنية، بل تكتمل بها، إذ إن الإعلام الحر هو الذي يمارس نقده بوعي، ويوازن بين حق المعرفة ومتطلبات الأمن المجتمعي.

وفي ظل العصر الرقمي وثورة الذكاء الاصطناعي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، تتضاعف المسؤوليات الملقاة على عاتق الإعلام الوطني. فقد أصبح كل فرد قادرا على إنتاج المحتوى ونشره، مما جعل ساحة المعلومات مفتوحة أمام الأخبار الزائفة وحروب الوعي والتلاعب بالرأي العام. وهنا يظهر الدور الريادي للإعلام الوطني في التحقق، والتفسير، وتقديم الرواية المهنية الموثوقة التي تحصن المجتمع من التضليل الرقمي.

إن وقفة الإعلام الوطني في مواجهة كل ما يهدد السلم الأهلي والمجتمعي تمثل اليوم ضرورة وطنية وأخلاقية، فهو الحارس الأمين للوعي الجمعي، والجسر الذي يربط المواطن بالحقيقة، والصوت الذي يحافظ على التوازن بين نقل الواقع وحماية المجتمع من الانقسام. فالإعلام في أوقات الحروب ليس مجرد مهنة، بل رسالة وطنية وإنسانية، تقاس قيمتها بقدرتها على حماية الإنسان وصون الحقيقة وتعزيز الأمل رغم قسوة الظروف.

وفي الختام، يبقى الإعلام الوطني الواعي أحد أعمدة الصمود، إذ بالكلمة المسؤولة تبنى الثقة، وبالحقيقة تهزم الشائعة، وبالوعي ينتصر المجتمع حتى في أصعب اللحظات.

---

* **المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية**

المفتي يحذر من تداول نسخة من القرآن الكريم

القدس المحتلة- الحياة الجديدة- حذر المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى الشيخ محمد حسين، من تداول نسخة من القرآن الكريم، لوجود نقص في الصفحات وهي -573 574، 577-578، 581-582، 585-586، 589-590، 593-594، -597 598، 601-602.

وأوضح المفتي في بيان صحفي، أن هذه النسخة صادرة عن مطبعة دار المدينة المنورة للنشر والتوزيع الصادر بتصريح رقم 2 بتاريخ 10-1-2021م من مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف.

وناشد المكتبات والمطابع والأشخاص الذين يملكون مصاحف من هذه النسخ ضرورة تسليمها لدار الإفتاء، لإجراء اللازم بشأنها حسب الأصول، منوهاً إلى ضرورة مراعاة الدقة عند طباعة المصاحف، وبخاصة عند استخدام طريقة التصوير السريع لبعض الطبعات.